النائب

الدكتور محمد الحجار

بيروت في 3-1-2022

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

تحية طيبة وبعد,

أتقدم من دولتكم بإقتراح القانون الرامي إلى تحويل بعض الأسهم التفضيلية إلى ودائع آملاً التفضّل وتحويله الى اللجان المختصة بأسرع وقت ممكن.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

محمد الحجار

المرفقات:

1 - اقتراح القانون

2 - الأسباب الموجبة

اقتراح قانون

تحويل بعض الأسهم التفضيلية الى ودائع

المادة الأولى: خلافاً لأي نص آخر، يمكن للمكتتب بالأسهم التفضيلية لأي مصرف عامل في لبنان، و التي لا تزيد قيمتها عن 300 ألف دولار،أن يلزم المصرف بتحويل قيمة هذه الأسهم المكتتب بها مضافاً اليها جميع الفوائد المستحقة، الى وديعة لصالحه ،خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهرمن تاريخ صدور هذا القانون.

تطبق على هذه الوديعة جميع الحقوق والالتزامات والمفاعيل المطبقة على الودائع لدى المصارف.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

بما أنّ لبنان قد شهد منذ 17 تشرين الأول 2019 أحداثاً استثنائية، اتّصفت في ظروفها وحيثياتها بالخطيرة، مما حال بفعل القوة القاهرة المتأتية عنها دون ممارسة كافة المواطنين وكذلك المصارف لحقوقهم في خلال المهل القانونية والقضائية والعقدية،

وبما أنّه في ضوء القوة القاهرة العالمية الناتجة عن أثر فيروس كورونا المستجدّ وما يشكّله من تحدّيات للاقتصاد الوطني،

وبما أنّ البلاد كانت وما زالت تمرّ بظروفٍ استثنائية طارئة حالت دون القيام بممارسة الواجبات المصرفية والمالية خلال المهل العقدية،

ومع تفاقم الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان بعد انفجار المرفأ في 4 آب 2020 والأضرار البشرية والمادية الهائلة التي نجمت عنه،

وبما أن عددا من المصارف عرضت على مودعين لديها تحويل جزء من ودائعهم لشراء أسهم تفضيلية، تجمد لثلاث سنوات، وبفائدة سنوية لا تقل عن 6% ، توضع في حسابهم في شهر أيار من كل عام، ولدى الاستفسار عما اذا كان بالامكان فسخ التجميد، أوهم هؤلاء بأن ذلك ممكن وفي أي وقت، زاعمة هذه المصارف بأن هذه الأسهم ما هي الا وديعة، انما بفائدة أعلى من السوق، مبررة ذلك بأن التجميد يتم لفترة ثلاث سنوات،

وبما أنه عند استحقاق هذه الودائع بدءا من العام 2016، تم اعلام هؤلاء المودعين بأنه قد تم تجديد الودائع لثلاث سنوات أخرى بمعزل عن موافقتهم ، انما بمردود أعلى، وبأن هذه المصارف مستعدة لتحريرها بمجرد طلب المودعين تحريرها ،عند استحقاقها بدءآ من العام 2019،

وبما أن هذه الودائع لم تحرر، كما لم تحرر ودائع مشابهة لأسهم تفضيلية أخرى جرى شراؤها بعد العام 2016 ،ولم تدفع الفوائد المستحقة عليها عن العام 2019،بما يتعارض مع تعاميم مصرف لبنان ذات الصلة،كما لم يتم الدفع عن السنوات المالية التي تلت،

وبما أن من مفاعيل الأسهم التفضيلية ، في حال لم يتم دفع كامل الفوائد المستحقة عن ثلاث سنوات مالية ،أن يكتسب أصحابها حقآ بالتصويت في الجمعيات العمومية مساوية لحق سائر المساهمين ويبقى هذا الحق قائماً لغاية انقضاء السنة المالية التي يتم فيها دفع كامل المستحقات التي سبق ذكرها،

وبما أن عددا لا بأس به من هؤلآء الذين اكتتبوا في هذه الأسهم هم من صغار المودعين الذين جذبتهم قيمة الفوائد المعروضة ،وأغرتهم وطمأنتهم للتوظيف فيها ادارات بعض المصارف ،فوضعوا فيها جنى عمرهم،

وبما أن هذا الذي حصل هو بمثابة وضع يد على أموال مودعين خلافا للأصول وبطرق ملتوية وينبغي التحرك سريعاً لرفع هذه المظلومية،

لـــذلـــك،

جرى وضع اقتراح القانون المرفق على أمل مناقشته وإقراره.